

No. 57154*

**Greece
and
Jordan**

Agreement between the Government of the Hellenic Republic and the Hashemite Kingdom of Jordan on the promotion and reciprocal protection of investments. Athens, 21 December 2005

Entry into force: *8 February 2007, in accordance with article 13(1)*

Authentic texts: *Arabic, English and Greek*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Greece, 1 April 2022*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

**Grèce
et
Jordanie**

Accord entre le Gouvernement de la République hellénique et le Royaume hachémite de Jordanie relatif à la promotion et à la protection réciproques des investissements. Athènes, 21 décembre 2005

Entrée en vigueur : *8 février 2007, conformément au paragraphe 1 de l'article 13*

Textes authentiques : *arabe, anglais et grec*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Grèce, 1^{er} avril 2022*

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

المادة (13)

دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، مدتها وإنهاؤها

- 1- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ تبادل الطرفين المتعاقدين لإخطارات خطية تفيد بإعلام بعضهما البعض باستكمال الإجراءات المطلوبة في قوانينهم لهذه الغاية وتبقى هذه الاتفاقية نافذة لمدة عشر سنوات من ذلك التاريخ.
- 2- تجدد هذه الاتفاقية تلقائياً وذلك لمدة عشر سنوات، ما لم يتم الاخطار بإنهائها من قبل أحد الطرفين المتعاقدين قبل سنة على الأقل من تاريخ انتهاء فترة نفاذها، كما يحتفظ كلا الطرفين المتعاقدين بحقه في إنهاء هذه الاتفاقية بموجب اخطار يقدم قبل سنة واحدة على الأقل من تاريخ انتهاء مدة نفاذها السارية.
- 3- فيما يتعلق بالاستثمارات المقامة قبل تاريخ انتهاء هذه الاتفاقية، تبقى المسود السابقة نافذة لمدة عشرة سنوات أخرى من ذلك التاريخ.

حررت هذه الاتفاقية في أثينا بتاريخ 21 كانون الأول عام 2005 من ثلاث نسخ أصلية باللغات العربية، اليونانية والإنجليزية، وهذه النصوص جميعها متساوية في الحجية. وفي حال الإلتباس في التراجم يعتمد النص باللغة الانجليزية.

عن حكومة
الجمهورية الهيلينية
أفريديس ستيليانيدس
نائب وزير الخارجية اليوناني

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية
شريف علي الزعبي
وزير الصناعة والتجارة
رئيس مجلس إدارة مؤسسة تشجيع الاستثمار

- 4- تحكم هيئة التحكيم في النزاع وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية والقواعد المطبقة ومبادئ القانون الدولي. يكون قرار التحكيم نهائياً وملزماً لكلا طرفي النزاع. يجب على كل طرف متعاقد ان يطبق القرار بدون تأخير وفقاً للقانون المحلي.
- 5- لا يجوز للطرف المتعاقد الطرف في النزاع ان يدفع خلال اجراءات التحكيم او تنفيذ القرار بان المستثمر من الطرف المتعاقد الاخر قد نقاضى تعويض بموجب عقد تأمين فيما يتعلق بكل أو جزء من الضرر.

المادة (10)

تطبيق التزامات اخرى

إذا كانت قوانين أي من الطرفين المتعاقدين أو الالتزامات الدولية الحالية أو التي ستنشأ مستقبلاً بين الطرفين المتعاقدين، بالإضافة إلى هذه الاتفاقية، تحوي حكماً، سواء عاماً أو محدداً، يخول استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر لمعاملة أكثر تفضيلاً عن تلك الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية، فيجب ان يسود هذا الحكم بمدى افضليته على الاتفاقية الحالية.

المادة (11)

المشاورات

عند الضرورة، يقوم ممثلون عن الطرفين المتعاقدين بعقد مشاورات بخصوص أي امر يتعلق بتطبيق هذه الاتفاقية. تعقد هذه المشاورات بناء على إقتراح احد الطرفين المتعاقدين وفي المكان والزمان الذي يتم الإتفاق عليه عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة (12)

التطبيق

تطبق احكام هذه الاتفاقية على الاستثمارات المقامة قبل دخولها حيز التنفيذ من قبل مستثمري احد الطرفين المتعاقدين في اقليم الطرف المتعاقد الاخر وفقاً لتشريعات الأخير.

تصدر هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الاصوات. يكون هذا القرار نهائياً وملزماً لكلا الطرفين المتعاقدين.

7- يتحمل كلا الطرفين المتعاقدين تكاليف عضو هيئة التحكيم المعين من قبله وتكاليف تمثيله. وتقسم تكاليف رئيس هيئة التحكيم والتكاليف الاخرى مناصفة بين الطرفين المتعاقدين. إلا انه يجوز للهيئة ان تقرر تحميل طرف متعاقد جزء اكبر من النفقات ويكون قرارها هذا ملزماً لكلا الطرفين المتعاقدين.

المادة (9)

تسوية النزاعات بين طرف متعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الاخر

1- يجب تسوية النزاعات بين مستثمر من طرف متعاقد والطرف المتعاقد الاخر المتعلقة بالتزامات الأخير وفقاً لهذه الاتفاقية فيما يتعلق باستثمار الاول ودياً بين الطرفين المتنازعين، ان امكن.

2- اذا تعذر حل النزاع خلال مدة ستة اشهر من تاريخ طلب احد طرفي النزاع التسوية الودية، فللمستثمر المعني ان يحيل النزاع اما الى المحكمة المختصة للطرف المتعاقد الذي اقيم الاستثمار في اقليمه، او للتحكيم الدولي. في هذه الحالة، يوافق كل من الطرفين المتعاقدين على احالة النزاع الى التحكيم الدولي.

3- يجوز للمستثمر المعني، وفي حالة احالة النزاع الى التحكيم الدولي، ان يقدمه الى أي من:

- أ- المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار المنشأ وفقاً لمعاهدة تسوية نزاعات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الاخرى والمعروض للتوقيع في واشنطن بتاريخ 1965/3/18 لتسويته من خلال التوفيق أو التحكيم، أو
- ب- هيئة تحكيم خاصة تشكل تحديداً لهذه الغاية، وفقاً لقواعد التحكيم التابعة للجنة الامم المتحدة لقانون التجارة الدولية (UNCITRAL).

المادة (8)

تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين

- 1- ينبغي، إن أمكن، تسوية أي نزاع ينشأ بين الطرفين المتعاقدين بخصوص تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية من خلال المفاوضات عبر القنوات الدبلوماسية.
- 2- إذا تعذر تسوية النزاع خلال ستة أشهر، من تاريخ بدء المفاوضات، فيحال النزاع بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين إلى هيئة تحكيم خاصة.
- 3- تشكل هيئة التحكيم، ولكل حالة على حدة، كما يلي: يعين كل طرف متعاقد محكم واحد، ويتفق هذان المحكمان على إختيار مواطن من دولة ثالثة كرئيس للهيئة. يجب أن يتم تعيين المحكمين خلال مدة ثلاث أشهر، والرئيس خلال مدة خمسة أشهر من تاريخ اعلام أحد الطرفين المتعاقدين للطرف المتعاقد الآخر بنيتة إحالة النزاع لهيئة تحكيم.
- 4- إذا لم يتم إجراء التعيينات الضرورية خلال المدد المحددة في الفقرة 3 من هذه المادة، وفي حال غياب أي اتفاق آخر، يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيينات اللازمة. إذا كان رئيس المحكمة مواطناً لأي من الطرفين المتعاقدين أو تعذر عليه القيام بالمهمة المذكورة، فتتم دعوة نائب رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيينات الضرورية (ما لم يكن مواطناً لأي من الطرفين المتعاقدين أو تعذر عليه القيام بالمهمة)، وبمعك ذلك يتم دعوة عضو محكمة العدل الدولية التالي في الأقدمية، والذي لا يكون مواطناً لأي من الطرفين المتعاقدين لإجراء هذه التعيينات.
- 5- تصدر هيئة التحكيم قرارها على أساس احترام القانون ويشمل ذلك على وجه الخصوص هذه الاتفاقية وأي اتفاقيات أخرى ذات علاقة بين الطرفين المتعاقدين، بالإضافة إلى القواعد العامة المتعارف عليها ومبادئ القانون الدولي.
- 6- تحدد هيئة التحكيم الإجراءات الخاصة بها، ما لم يتفق الطرفان المتعاقدان على خلاف ذلك.

- أ- رأس المال والمبالغ الإضافية المخصصة لإدارة الاستثمار أو تطويره،
- ب- العوائد،
- ج- المخصصات لسداد القروض،
- د- عوائد بيع أو تصفية الاستثمار كلياً أو جزئياً،
- هـ- التعويض بموجب المواد 4 و 5،
- و- الدفعات الناجمة عن تسوية نزاع استثماري،
- ز- المكاسب والتعويضات الأخرى للمستخدمين المستقدمين من الخارج فيما يتعلق باستثمار ما.

المادة (7)

الحلول

- 1- إذا دفع أحد الطرفين المتعاقدين أو أية وكالة معينة من قبله (إغايات هذه المادة "الطرف المتعاقد الأول") مبلغاً من المال بموجب ضمان تم منحه بشأن استثمار في إقليم الطرف الآخر (إغايات هذه المادة "الطرف المتعاقد الثاني")، فعلى الطرف المتعاقد الثاني الاعتراف:
 - أ- بانتقال كافة حقوق ومطالبات الطرف الذي تم تعويضه إلى الطرف المتعاقد الأول قانوناً أو وفقاً لإجراء قانوني،
 - ب- بحق الطرف المتعاقد الأول وبموجب الحلول، بأن يتصرف بالحقوق ويدعي بالمطالبات إلى ذات المدى بالطرق الذي تم تعويضه.
- 2- للطرف المتعاقد الأول الحق وفي كل الأحوال:
 - أ- بنفس المعاملة فيما يتعلق بالحقوق والمطالبات المتحققة له بموجب الحلول، و
 - ب- بأية دفعات ناجمة عن هذه الحقوق والمطالبات
 وذلك إلى المدى الذي كان الطرف الذي تم تعويضه مخولاً بالحصول عليه وفقاً لهذه الاتفاقية فيما يتعلق بهذا الاستثمار والعوائد المتصلة به.

المادة (5)

التعويض عن الخسائر

1- يمنح مستثمرو أحد الطرفين المتعاقدين والذين تتعرض استثماراتهم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر لخسائر ناجمة عن حرب، نزاع مسلح آخر، حالة طوارئ وطنية، اضطرابات مدنية أو أحداث مشابهة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، معاملة لا تقل في أفضليتها عن تلك التي يمنحها الطرف المتعاقد الآخر لمستثمريه أو لمستثمري أي دولة ثالثة، ابهما أكثر افضلية وذلك فيما يختص بإعادة الحال إلى ما كان عليه، التعويض عن الاضرار أو أي تسوية أخرى. يجب ان تتم الدفعات الناجمة بدون تأخير ويجب ان تكون قابلة للتداول بحرية وبعملة قابلة للتحويل الحر.

2- بدون الاجحاف بأحكام الفقرة 1 من هذه المادة، يمنح مستثمرو أي من الطرفين المتعاقدين، وفي الحالات المشار إليها في تلك الفقرة، والذين لحق بهم خسائر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ناجمة عن:

- أ- مصادرة استثماراتهم أو جزء منها من قبل قوات أو سلطات الطرف المتعاقد الأخير، أو
 - ب- تدمير استثماراتهم أو جزء منها من قبل قوات أو سلطات الطرف المتعاقد الأخير والذي لم تقتضيه ضرورة الموقف،
- تعويض أو أن يتم إعادة الحال إلى ما كان عليه، كما يجب ان يكون التعويض فوري، عادل وفعال في أي من الحالتين.

المادة (6)

الحوالات

1- يضمن كل من الطرفين المتعاقدين، فيما يتعلق باستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، التحويل غير المقيّد لجميع الدفعات المتعلقة بهذه الاستثمارات.

يجب إجراء هذه التحويلات بدون تأخير، وبعملة قابلة للتحويل الحر، وبسعر صرف السوق المطبق في تاريخ التحويل.

2- تشمل هذه الحوالات على سبيل الذكر وليس الحصر:

- 2- يمنح كل من الطرفين المتعاقدين مستثمري الطرف المتعاقد الآخر فيما يختص بنشاطاتهم المتعلقة بالاستثمارات المقامة في اقليمه، معاملة لا تقل افضلية عن تلك الممنوحة لمستثمريه او لمستثمري أي طرف ثالث، ايهما اكثر افضلية.
- 3- يجب الا تفسر احكام الفقرتين 1 و2 من هذه المادة على انها تلزم احد الطرفين المتعاقدين بمنح مستثمري الطرف المتعاقد الآخر ميزة أي معاملة، تفضيل، او امتياز ناتجة عن:
- أ- مشاركته في أي اتحاد جمركي او اقتصادي حالي او مستقبلي، اتفاقية اندماج اقتصادي اقليمي او أي اتفاقية دولية مشابهة، أو
- ب- أي اتفاقية أو ترتيب دولي متعلق كلياً أو بصفة رئيسية بالضررائب.

المادة (4)

نزاع الملكية (التأميم)

- 1- لا يجوز تأميم استثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين في اقليم الطرف المتعاقد الآخر أو نزاع ملكيتها أو اخضاعها لأي اجراءات ذات اثر مشابه لنزع الملكية أو التأميم (ويشار اليها فيما بعد بـ "نزع الملكية")، إلا تحقيقاً للمنفعة العامة، ووفقاً لتطبيق أصولي للقانون، وعلى اساس غير تمييزي ومقابل دفع تعويض فوري، كاف وفعال. يجب ان يكون هذا التعويض مساوياً للقيمة السوقية للاستثمار المتضرر، وذلك مباشرة قبل اتخاذ الاجراء أو ذبوع خبره أيهما أسبق، بحيث يحتسب مع التعويض فائدة من تاريخ نزع الملكية وحتى تاريخ الدفع بالسعر التجاري العادي، كما يجب ان يكون هذا التعويض قابلاً للتداول بحرية وبعملة قابلة للتحويل الحر.
- 2- تطبق أحكام الفقرة 1 من هذه المادة أيضاً عندما يقوم أحد الطرفين المتعاقدين بنزع ملكية أصول شركة منشأة وفقاً للقوانين النافذة في أي جزء من اقليمه، يكون مستثمرون من الطرف المتعاقد الآخر مالكيين لحصص فيها.

- 4- يعني مصطلح "إقليم" فيما يتعلق بأي من الطرفين المتعاقدين، الأراضي التي تقع ضمن سيادته وتشمل المياه الإقليمية، بالإضافة إلى المناطق البحرية التي يمارس عليها ذلك الطرف المتعاقد حقوق سيادة ولاية بما يتوافق والقانون الدولي.

المادة (2)

تشجيع وحماية الاستثمارات

- 1- يشجع كل من الطرفين المتعاقدين استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر ويجيز هذه الاستثمارات وفقاً لتشريعاته.
- 2- تعامل استثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين، في جميع الاوقات معاملة عادلة ومنصفة، كما وتتمتع بالحماية والأمان الكاملين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر. يضمن كلا الطرفين المتعاقدين عدم الانتقاص من إدارة، صيانة، استعمال، التمتع، أو تصفية استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه بلجراءات غير مبررة أو تمييزية.
- 3- تتمتع عوائد الاستثمارات، والدخل المتأتي من إعادة الاستثمار، في حال ذلك، بذات الحماية الممنوحة للاستثمارات الأصلية.
- 4- يراعي كل من الطرفين المتعاقدين أي التزامات أخرى كان قد التزم بها فيما يتعلق باستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر.

المادة (3)

معاملة الاستثمارات

- 1- يمنح كل من الطرفين المتعاقدين استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر المقامة في إقليمه معاملة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة لاستثمارات مستثمريه أو استثمارات مستثمري أي طرف ثالث، أيهما أكثر أفضلية.

قد اتفقا على ما يلي:

المادة (1)

تعريفات

لغايات هذه الإتفاقية:

- 1- يعني مصطلح "استثمار" كافة انواع الاصول المستثمرة من قبل مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في اقليم الطرف المتعاقد الاخر وفقاً لتشريعات الأخير، وتشمل على سبيل الذكر وليس الحصر:
 - أ- الأموال المنقولة وغير المنقولة وحقوق الملكية الاخرى مثل حقوق الإرتفاق، الائتفاع، الرهونات، الامتيازات أو الكفالات،
 - ب- الأسهم، الحصص والسندات في شركة وأي شكل آخر من اشكال المشاركة في الشركات،
 - ج- المطالبات بمال أو المطالبات بأي أداء له قيمة مالية محددة بموجب عقد، بالإضافة التي القروض المتعلقة باستثمار،
 - د- حقوق الملكية الفكرية،
 - هـ- إمتيازات الاعمال المقررة بموجب قانون او عقد، وتشمل امتيازات البحث عن، استخراج أو استغلال المصادر الطبيعية.

إن التغير المحتمل في الشكل الذي اقيمت فيه الاستثمارات يجب ألا يؤثر على كيانها كاستثمارات.
- 2- يعني مصطلح "العوائد" المبالغ المتأتية من استثمار وتشمل على سبيل الذكر وليس الحصر، الارباح، الفوائد، ارباح راس المال، العوائد، الاتاوات والرسوم.
- 3- يعني مصطلح "مستثمر":
 - أ- الشخص الطبيعي المواطن لأحد الطرفين المتعاقدين وفقاً لتشريعاته ويستثمر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر،
 - ب- الاشخاص الاعتباريين او الكيانات الاخرى، وتشمل الشركات، المؤسسات، النقابات والشراكات المنشأة او المنظمة أصولياً وفقاً لتشريعات احد الطرفين المتعاقدين وتمارس نشاطات اقتصادية فعلية في اقليم ذات الطرف المتعاقد وتستثمر في اقليم الطرف المتعاقد الاخر.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية بين
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
و
حكومة الجمهورية الهيلينية
حول
التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الهيلينية،

المشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين المتعاقدين"،

رغبة منهما في تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينهما بما فيه المصلحة المتبادلة طويلة المدى
لكلا البلدين،

هادفين الى خلق ظروف تفضيلية لاستثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين في اقليم
الطرف المتعاقد الآخر،

إدراكاً منهما بأن تشجيع وحماية الاستثمارات وفقاً لهذه الاتفاقية من شأنه ان يحفز المبادرات
في هذا المجال،

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

**AGREEMENT
BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE HELLENIC REPUBLIC
AND THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
ON THE PROMOTION AND RECIPROCAL PROTECTION OF
INVESTMENTS**

The Government of the Hellenic Republic and the Government of the Hashemite Kingdom of Jordan;

Hereinafter referred to as the "Contracting Parties";

DESIRING to intensify their economic cooperation to the mutual benefit of both States on a long-term basis;

HAVING as their objective to create favorable conditions for investments by investors of either Contracting Party in the territory of the other Contracting Party;

RECOGNIZING that the promotion and protection of investments, on the basis of this Agreement, will stimulate the initiative in this field.

HAVE AGREED AS FOLLOWS:

**Article 1
Definitions**

For the purposes of this Agreement:

- (1) "Investment" means every kind of asset [invested by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party in accordance with the legislation of the latter, and in particular, though not exclusively, includes:
- (a) movable and immovable property and any rights in such servitudes usufructs, mortgages, liens or pledges;
 - (b) shares in, stocks and debentures of a company and any other form of participation in a company;
 - (c) claims to money or to any performance under contract having a financial value as well as loans connected to an investment;
 - (d) intellectual property rights.
 - (e) business concessions conferred by law or under contract, including concessions to search for, cultivate, extract or exploit natural resources;

A possible change in the form in which the investments have been made does not affect their character as investments.

- (2) "Returns" means the amounts yielded by an investment and in particular, though not exclusively, includes profit, interest, capital gains, dividends, royalties and fees.

(3) "Investor" means:

- (a) a natural person who is a national of a Contracting Party in accordance with its legislation and invests in the territory of the other Contracting Party
- (b) legal persons or other entities, including companies, corporations, business associations and partnerships which are constituted or otherwise duly organized under the legislation of one Contracting Party and have their effective economic activities in the territory of that same Contracting Party and invest in the territory of the other Contracting Party.

(4) "Territory" means in respect of either Contracting Party, the territory under its sovereignty including the territorial sea, as well as submarine areas over which that Contracting Party exercises, in conformity with international law, sovereign rights or jurisdiction.

Article 2

Promotion and Protection of Investments

- (1) Each Contracting Party promotes in its territory investments by investors of the other Contracting Party and admits such investments in accordance with its legislation.
- (2) Investments by investors of a Contracting Party shall, at all times, be accorded fair and equitable treatment and shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party. Each Contracting Party shall ensure that the management, maintenance, use, enjoyment or disposal, in its territory of investments by investors of the other Contracting Party, is not in any way impaired by unjustifiable or discriminatory measures.
- (3) Returns from the investments and, in cases of reinvestment the income ensuing there from enjoy the same protection as the initial investments.
- (4) Each Contracting Party shall observe any other obligation it may have entered into with regard to investments of investors of the other Contracting Party.

Article 3

Treatment of Investments

- (1) Each contracting party shall accord to investments, made in its territory by investors of the other Contracting Party, treatment not less favorable than that which it accords to investments of its own investors or to investments of investors of any third State, whichever is more favorable.
- (2) Each Contracting Party shall accord to investors of the other Contracting Party, as regards their activity in connection with investments in its

territory, treatment not less favorable than that which it accords to its own investors or to investors of any third State, whichever is more favorable.

- (3) The provisions of paragraphs (1) and (2) of this Article shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party the benefit of any treatment, preference or privilege resulting from:
- (a) its participation in any existing or future customs union, economic union, regional economic integration agreement or similar international agreement, or
 - (b) any international agreement or arrangement relating wholly or mainly to taxation.

Article 4 **Expropriation**

- (1) Investments by investors of either Contracting Party in the territory of the other Contracting Party, shall not be expropriated, nationalized or subjected to any other measure the effects of which would be tantamount to expropriation or nationalization (hereinafter referred to as "expropriation"), except in the public interest, under due process of law, on a non discriminatory basis and against payment of prompt, adequate and effective compensation. Such compensation shall amount to the market value of the investment affected immediately before the actual measure was taken or became public knowledge, whichever is the earlier, it shall include interest from the date of expropriation until the date of payment at a normal commercial rate and shall be freely transferable in a freely convertible currency.
- (2) The provisions of paragraph (1) of this Article shall also apply where a Contracting Party expropriates the assets of a company which is constituted under the laws in force in any part of its own territory and in which investors of the other Contracting Party own shares.

Article 5 **Compensation for Losses**

- (1) Investors of one Contracting Party whose investments in the territory of the other Contracting party suffer losses owing to war or other armed conflict, a state of national emergency, civil disturbance or other similar events in the territory of the other Contracting Party shall be accorded by the latter Contracting Party treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement not less favorable than that which the latter Contracting Party accords to its own investors or to investors of any third State, whichever is more favorable. Resulting payments shall be made without delay and shall be freely transferable in a freely convertible currency.
- (2) Without prejudice to paragraph (1) of this Article, investors of one Contracting Party who in any of the situations referred to in that paragraph suffer losses in the territory of the other Contracting Party resulting from:

- (a) requisitioning of their investment or part thereof by the latter's forces or authorities or,
- (b) destruction of their investment or part thereof by the latter's forces or authorities, which was not required by the necessity of the situation;

shall be accorded restitution or compensation which in either case shall be prompt, adequate and effective.

Article 6 Transfers

- (1) Each Contracting Party shall guarantee, in respect of investments of investors of the other Contracting Party, the unrestricted transfer of all payments relating to those investments.

The transfers shall be effected without delay, in a freely convertible currency, at the market rate of exchange applicable on the date of transfer.

- (2) Such transfers shall include in particular though not exclusively:
- (a) capital and additional amounts to maintain or increase the investment;
 - (b) returns;
 - (c) funds in repayment of loans;
 - (d) proceeds of sale or liquidation of the whole or any part of the investment;
 - (e) compensation under Articles (4) and (5)
 - (f) payments arising out of the settlement of an investment dispute;
 - (g) earnings and other remuneration of personnel engaged from abroad in connection with an investment.

Article 7 Subrogation

- (1) If one Contracting Party or its designated Agency (for the purpose of this Article: the "First Contracting Party") makes a payment under an indemnity given in respect of an investment in the territory of the other Contracting party (for the purpose of this Article: the "Second Contracting Party"), the Second Contracting Party shall recognize:

- (a) the assignment to the First Contracting Party by law or by legal transaction of all the rights and claims of the party indemnified; and
- (b) that the First Contracting Party is entitled to exercise such rights and enforce such claims by virtue of subrogation, to the same extent as the party indemnified.

- (2) The First Contracting Party shall be entitled in all circumstances to:
- (a) the same treatment in respect of the rights, claims acquired by it, by virtue of the assignment ; and

- (b) any payments received in pursuance of those rights and claims as the party indemnified was entitled to receive by virtue of this Agreement, in respect of the investment concerned and its related returns.

Article 8
Settlement of Disputes between the Contracting Parties

- (1) Any dispute, between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall, if possible, be settled by negotiations, through diplomatic channels.
- (2) If the dispute cannot thus be settled within six months from the beginning of the negotiations, it shall upon request of either Contracting Party be submitted to an arbitration tribunal.
- (3) The arbitration tribunal shall be constituted ad hoc as follows: Each Contracting Party shall appoint one arbitrator and these two arbitrators shall agree upon a national of a third State as chairman. The arbitrators shall be appointed within three months, the chairman within five months from the date on which either Contracting Party has informed the other Contracting Party that it intends to submit the dispute to an arbitration tribunal.
- (4) If within the periods specified in paragraph (3) of this Article the necessary appointments have not been made, either Contracting Party may, in the absence of any other agreement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President of the Court is a national of either Contracting Party or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President or if he too is a national of either Contracting Party or is otherwise prevented from discharging the said function, the Member of the Court next in seniority, who is not a national of either Contracting Party, shall be invited to make the necessary appointments.
- (5) The arbitration tribunal shall decide on the basis of respect of the law, including particularly this Agreement and other relevant agreements between the Contracting Parties, as well as the generally acknowledged rules and principles of international law.
- (6) Unless the Contracting Parties decide otherwise, the tribunal shall determine its own procedure.
The tribunal shall reach its decision by a majority of votes. Such decision shall be final and binding on both Contracting Parties.
- (7) Each Contracting Party shall bear the cost of the arbitrator appointed by itself and of its representation. The cost of the chairman as well as the other costs will be born in equal parts by the Contracting Parties. The tribunal may, however, in its decision direct that a higher proportion of costs shall be born by one of the two Contracting Parties and this award shall be binding on both Contracting Parties.

Article 9
Settlement of Disputes between a Contracting Party and
an Investor of the other Contracting Party

- (1) Disputes between an investor of a Contracting Party and the other Contracting Party concerning an obligation of the latter under this Agreement, in relation to an investment of the former, shall, if possible, be settled by the disputing parties in an amicable way.
- (2) If such disputes cannot be settled within six months from the date either party requested amicable settlement, the investor concerned may submit the dispute either to the competent courts of the Contracting Party in the territory of which the investment has been made or to international arbitration.
Each Contracting Party hereby consents to the submission of such dispute to international arbitration.
- (3) Where the dispute is referred to international arbitration the investor concerned may submit the dispute either to:
 - (a) the international Center for the Settlement of Investment Disputes, established under the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States, opened for signature at Washington D.C. on 18 March 1965, for arbitration or conciliation, or
 - (b) an ad hoc arbitral tribunal to be established under the arbitration rules of the United Nations Commission on international Trade Law (U.N.C.I.T.R.A.L.)
- (4) The arbitral tribunal shall decide the dispute in accordance with the provisions of this Agreement and the applicable rules and principles of international law. The awards of arbitration shall be final and binding on both parties to the dispute. Each Contracting Party shall carry out without delay any such award and such award shall be enforced in accordance with domestic law.
- (5) During arbitration proceedings or the enforcement of the award, the Contracting Party involved in the dispute shall not raise the objection that the investor of the other Contracting Party has received compensation under an insurance contract in respect of all or part of the damage.

Article 10
Application of other Rules

If the provisions of law of either Contracting Party or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to this Agreement, contain a regulation, whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting Party to a treatment more favorable than is provided for by this Agreement, such regulation shall, to the extent that it is more favorable, prevail over this Agreement.

Article 11
Consultations

Representatives of the Contracting Parties shall, whenever necessary, hold consultations on any matter affecting the implementation of this Agreement. These consultations shall be held on the proposal of one of the Contracting Parties at a place and at a time to be agreed upon through diplomatic channels.

Article 12
Application

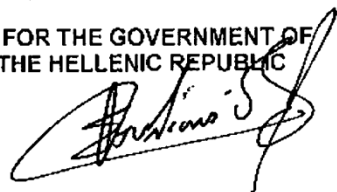
This Agreement shall also apply to investments made prior to its entry into force by investors of either Contracting Party in the territory of the other Contracting Party, consistent with the latter's legislation.

Article 13
Entry into Force –Duration-Termination

- (1) This Agreement shall enter into force thirty days after the date on which the Contracting Parties have exchanged written notifications informing each other that the procedures required by their respective laws to this end have been completed. It shall remain in force for a period of ten years from that date.
- (2) Unless notice of termination has been given by either Contracting Party at least one year before the date of expiry of its validity, this Agreement shall thereafter be extended tacitly for periods of ten years, each Contracting Party reserving the right to terminate the Agreement upon notice of at least one year before the date of expiry of its current period of validity.
- (3) In respect of investments made prior to the date of termination of this Agreement, the foregoing Article shall continue to be effective for a further period of ten years from that date.

Done in Athens, on December 21, 2005, in the Greek, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence in interpretation the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF
THE HELLENIC REPUBLIC



EVRIPIDIS STYLIANIDIS
Deputy Minister for Foreign Affairs

FOR THE GOVERNMENT OF THE
HASEMITE KINGDOM OF JORDAN



SHARIF AL ZOU'BI
Minister of Industry and Commerce

[GREEK TEXT – TEXTE GREC]

ΣΥΜΦΩΝΙΑ

ΜΕΤΑΞΥ ΤΗΣ ΚΥΒΕΡΝΗΣΕΩΣ ΤΗΣ ΕΛΛΗΝΙΚΗΣ ΔΗΜΟΚΡΑΤΙΑΣ ΚΑΙ ΤΗΣ ΚΥΒΕΡΝΗΣΕΩΣ ΤΟΥ ΧΑΣΕΜΙΤΙΚΟΥ ΒΑΣΙΛΕΙΟΥ ΤΗΣ ΙΟΡΔΑΝΙΑΣ ΓΙΑ ΤΗΝ ΠΡΟΩΘΗΣΗ ΚΑΙ ΑΜΟΙΒΑΙΑ ΠΡΟΣΤΑΣΙΑ ΤΩΝ ΕΠΕΝΔΥΣΕΩΝ

Η Κυβέρνηση της Ελληνικής Δημοκρατίας και η Κυβέρνηση του Χασεμιτικού Βασιλείου της Ιορδανίας,

Αποκαλούμενες εφ' εξής "τα Συμβαλλόμενα Μέρη",

ΕΠΙΘΥΜΩΝΤΑΣ να ενισχύσουν την οικονομική τους συνεργασία προς το αμοιβαίο όφελος των δύο Κρατών σε μακροχρόνια βάση,

ΕΧΟΝΤΑΣ ως στόχο τη δημιουργία ευνοϊκών συνθηκών για τις επενδύσεις επενδυτών του ενός Συμβαλλομένου Μέρους, στο έδαφος του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους,

ΑΝΑΓΝΩΡΙΖΟΝΤΑΣ ότι η προώθηση και προστασία των επενδύσεων, βάσει της παρούσης Συμφωνίας, θα τονώσει την πρωτοβουλία στον τομέα αυτό,

ΣΥΜΦΩΝΗΣΑΝ ΤΑ ΑΚΟΛΟΥΘΑ:

ΑΡΘΡΟ 1

Ορισμοί

Για τους σκοπούς της παρούσης Συμφωνίας:

1. "Επένδυση" σημαίνει κάθε είδους περιουσιακό στοιχείο που επενδύεται από επενδυτές του ενός Συμβαλλομένου Μέρους στο έδαφος του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους σύμφωνα με τη νομοθεσία του τελευταίου και περιλαμβάνει ειδικότερα, αλλά όχι αποκλειστικά:

α) κινητή και ακίνητη ιδιοκτησία και κάθε εμπράγματο δικαίωμα όπως δουλείες, νομή, υποθήκες, εμπράγματα ασφάλειες και ενέχυρα,

β) μετοχές, εταιρικά μερίδια, ομολογίες και κάθε άλλη μορφή συμμετοχής σε εταιρία,

γ) χρηματικές απαιτήσεις και κάθε άλλη συμβατική απαίτηση που έχει οικονομική αξία, καθώς και δάνεια συνδεδεμένα με επένδυση,

δ) δικαιώματα διανοητικής ιδιοκτησίας,

ε) παραχωρήσεις επιχειρηματικών δικαιωμάτων, βάσει νόμου ή συμβάσεως, περιλαμβανομένων και παραχωρήσεων για έρευνα, καλλιέργεια, εξόρυξη ή εκμετάλλευση φυσικών πόρων.

Ενδεχόμενη μεταβολή του τύπου της επένδυσης που έχει πραγματοποιηθεί δεν μεταβάλλει το χαρακτήρα της ως επένδυσης.

2. "Απόδοση" σημαίνει τα έσοδα που αποφέρει μία επένδυση και περιλαμβάνει ειδικότερα, αλλά όχι αποκλειστικά, κέρδη, τόκους, υπεραξία, μερίσματα, δικαιώματα πνευματικής και βιομηχανικής ιδιοκτησίας και αμοιβές.

3. "Επενδυτής" σημαίνει:

α) φυσικό πρόσωπο που έχει την ιθαγένεια ενός Συμβαλλομένου Μέρους, σύμφωνα με τη νομοθεσία του και επενδύει στο έδαφος του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους,

β) νομικά πρόσωπα ή άλλες οντότητες, περιλαμβανομένων εταιριών πάσης φύσεως που έχουν συσταθεί ή κατ'άλλον τρόπον λειτουργούν δεόντως σύμφωνα με τη νομοθεσία του ενός Συμβαλλομένου Μέρους και ασκούν την πραγματική οικονομική τους δραστηριότητα στο έδαφος του ιδίου Συμβαλλομένου Μέρους και επενδύουν στο έδαφος του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους.

4. "Έδαφος" σημαίνει, σε σχέση με κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος, το έδαφος υπό την κυριαρχία του, περιλαμβανομένων και των χωρικών υδάτων, καθώς και τις υποθαλάσσιες περιοχές, επί των οποίων το εν λόγω Συμβαλλόμενο Μέρος ασκεί, σύμφωνα με το διεθνές δίκαιο, κυριαρχικά δικαιώματα ή δικαιοδοσία.

ΑΡΘΡΟ 2

Πρώτηση και προστασία των επενδύσεων

1. Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος προωθεί, στο έδαφός του, επενδύσεις επενδυτών του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους και κάνει δεκτές τις επενδύσεις αυτές σύμφωνα με τη νομοθεσία του.

2. Επενδύσεις επενδυτών ενός Συμβαλλομένου Μέρους θα τυγχάνουν πάντοτε δικαίας και ισοτίμου μεταχείρισεως και θα απολαμβάνουν πλήρους προστασίας και ασφαλείας στο έδαφος του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους. Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος διασφαλίζει ότι η διαχείριση, συντήρηση, χρήση, εκμετάλλευση ή διάθεση, στο έδαφός του, επενδύσεων επενδυτών του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους δεν παρακωλύεται καθ' οιονδήποτε τρόπο με μέτρα αδικαιολόγητα ή διακριτικής φύσεως.

3. Η απόδοση των επενδύσεων και, σε περίπτωση επανεπενδύσεως, το προκύπτον εξ αυτών εισόδημα, απολαμβάνουν της ίδιας προστασίας με τις αρχικές επενδύσεις.

4. Κάθε Συμβαλλόμενο μέρος θα τηρεί οποιαδήποτε άλλη υποχρέωση έχει αναλάβει σε σχέση με επενδύσεις επενδυτών του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους.

ΑΡΘΡΟ 3

Μεταχείριση των επενδύσεων

1. Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος θα παραχωρεί στις επενδύσεις, που πραγματοποιούνται στο έδαφός του από επενδυτές του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους, μεταχείριση όχι λιγότερο ευνοϊκή από εκείνη που παραχωρεί σε επενδύσεις των ιδίων επενδυτών του ή σε επενδύσεις επενδυτών οιαδήποτε τρίτου κράτους, εφαρμοζομένης της ευνοϊκότερας μεταχείρισεως.

2. Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος θα παραχωρεί στους επενδυτές του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους, όσον αφορά τη δραστηριότητα που αναπτύσσουν στο έδαφός του σε σχέση με επενδύσεις, μεταχείριση όχι λιγότερο ευνοϊκή από εκείνη που

παραχωρεί στους ιδίους επενδυτές του ή σε επενδυτές οιασδήποτε τρίτου κράτους, εφαρμοζομένης της ευνοϊκότερας μεταχειρίσεως.

3. Οι διατάξεις των παραγράφων 1 και 2 του παρόντος άρθρου δεν θα συνεπάγονται υποχρέωση του ενός Συμβαλλομένου Μέρους να επεκτείνει στους επενδυτές του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους τα πλεονεκτήματα οποιασδήποτε μεταχειρίσεως, προτιμήσεως ή προνομίου που απορρέουν από:

- α) τη συμμετοχή του σε οιαδήποτε υφιστάμενη ή μελλοντική τελωνειακή ένωση, οικονομική ένωση, συμφωνία περιφερειακής οικονομικής ολοκλήρωσης ή παρόμοια διεθνή συμφωνία,
- ή
- β) οιαδήποτε διεθνή συμφωνία ή ρύθμιση σχετική εν όλω ή κυρίως με φορολογία.

ΑΡΘΡΟ 4

Απαλλοτρίωση

1. Επενδύσεις επενδυτών του ενός Συμβαλλομένου Μέρους στο έδαφος του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους, δεν θα υπόκεινται σε απαλλοτρίωση, εθνικοποίηση ή οποιοδήποτε άλλο μέτρο τα αποτελέσματα του οποίου ισοδυναμούν με απαλλοτρίωση ή εθνικοποίηση (αποκαλούμενες εφ' εξής "απαλλοτρίωση"), παρά μόνον για λόγους δημοσίου συμφέροντος, με νόμιμες διαδικασίες, σε βάση μη διακρίσεων και κατόπιν καταβολής αμέσως, επαρκούς και αποτελεσματικής αποζημιώσεως. Η αποζημίωση αυτή θα είναι ίση με την αγοραία αξία της θιγείσης επενδύσεως αμέσως πριν από το χρονικό σημείο κατά το οποίο ελήφθη το συγκεκριμένο μέτρο ή έγινε δημοσίως γνωστό, επιλεγόμενου του προγενεστέρου χρονικού σημείου, θα περιλαμβάνει τόκο από την ημέρα της απαλλοτριώσεως έως την ημέρα καταβολής, με το σύνηθες εμπορικό επιτόκιο και θα μεταφέρεται ελεύθερα σε ελεύθερα μετατρέψιμο νόμισμα.

2. Οι διατάξεις της παραγράφου 1 του παρόντος άρθρου θα εφαρμόζονται επίσης και στην περίπτωση κατά την οποία Συμβαλλόμενο Μέρος προβαίνει σε απαλλοτρίωση περιουσιακών στοιχείων εταιρίας, η οποία έχει συσταθεί σύμφωνα με τη νομοθεσία του σε οποιοδήποτε σημείο του εδάφους του και της οποίας επενδυτής του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους κατέχει μετοχές.

ΑΡΘΡΟ 5**Αποζημιώσεις**

1. Οι επενδυτές του ενός Συμβαλλομένου Μέρους των οποίων οι επενδύσεις στο έδαφος του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους υφίστανται ζημίες λόγω πολέμου ή άλλης ένοπλης σύγκρουσης, καταστάσεως εκτάκτου ανάγκης, πολιτικών αναταραχών ή άλλων παρομοίων γεγονότων στο έδαφος του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους, θα απολαμβάνουν από το δεύτερο Συμβαλλόμενο Μέρος μεταχείριση, όσον αφορά την αποκατάσταση, αποζημίωση, αντιστάθμιση ή άλλου είδους διευθέτηση, όχι λιγότερο ευνοϊκή από εκείνη που το Συμβαλλόμενο Μέρος αυτό επιφυλάσσει στους ιδίους επενδυτές του ή στους επενδυτές τρίτου κράτους, εφαρμοζομένης της ευνοϊκότερας μεταχειρίσεως. Οι προκύπτουσες πληρωμές θα καταβάλλονται αμέσως και θα μεταφέρονται ελεύθερα σε ελεύθερα μετατρέψιμο νόμισμα.

2. Μη θιγομένων των διατάξεων της παραγράφου 1 του παρόντος άρθρου, επενδυτές του ενός Συμβαλλομένου Μέρους οι οποίοι, σε οποιαδήποτε από τις περιπτώσεις που αναφέρονται στην παράγραφο αυτή, υφίστανται ζημίες στο έδαφος του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους λόγω:

α) επιτάξεως της επενδύσεώς τους ή μέρους αυτής από τις δυνάμεις ή αρχές του δεύτερου Συμβαλλομένου Μέρους, ή

β) καταστροφής της επενδύσεώς τους ή μέρους αυτής από τις δυνάμεις ή αρχές του δεύτερου Συμβαλλομένου Μέρους, η οποία δεν επεβάλετο από τις περιστάσεις,

θα τυγχάνουν αμέσου, επαρκούς και αποτελεσματικής επανορθώσεως ή αποζημιώσεως.

ΑΡΘΡΟ 6**Χρηματικές μεταβιβάσεις**

1. Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος θα εγγυάται, όσον αφορά τις επενδύσεις επενδυτών του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους, την ανεμπόδιστη χρηματική μεταβίβαση όλων των πληρωμών που σχετίζονται με αυτές τις επενδύσεις.

Οι χρηματικές μεταβιβάσεις θα πραγματοποιούνται χωρίς καθυστέρηση, σε ελεύθερα μετατρέψιμο νόμισμα, με την ισοτιμία που επικρατεί στην αγορά κατά την ημέρα της μεταβίβασης.

2. Αυτές οι χρηματικές μεταβιβάσεις θα περιλαμβάνουν ειδικώτερα, αλλά όχι αποκλειστικά:

- α) κεφάλαιο και πρόσθετα ποσά για τη συντήρηση ή επέκταση της επένδυσης,
- β) απόδοση,
- γ) ποσά για την εξόφληση δανείων,
- δ) προϊόντα πωλήσεως ή ρευστοποιήσεως του συνόλου της επένδυσης ή οποιουδήποτε μέρους αυτής,
- ε) αποζημιώσεις σύμφωνα με τα άρθρα 4 και 5,
- στ) πληρωμές που προκύπτουν από την επίλυση των επενδυτικών διαφορών,
- ζ) εισοδήματα και άλλες αμοιβές προσωπικού που έχει προσληφθεί από το εξωτερικό σε σχέση με την επένδυση.

ΑΡΘΡΟ 7

Υποκατάσταση

1. Εάν ένα Συμβαλλόμενο Μέρος ή εξουσιοδοτημένος εκπρόσωπός του (για τους σκοπούς του παρόντος άρθρου: το "Πρώτο Συμβαλλόμενο Μέρος") προβεί σε πληρωμές βάσει ασφαλίσεως που έχει παρασχεθεί σε σχέση με επένδυση στο έδαφος του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους (για τους σκοπούς του παρόντος άρθρου: το "Δεύτερο Συμβαλλόμενο Μέρος"), το Δεύτερο Συμβαλλόμενο Μέρος αναγνωρίζει:

- α) την εκχώρηση στο Πρώτο Συμβαλλόμενο Μέρος, βάσει νόμου ή νομίμου συμβάσεως, όλων των δικαιωμάτων και απαιτήσεων του αποζημιωθέντος μέρους, και

β) ότι το Πρώτο Συμβαλλόμενο Μέρος δικαιούται να ασκήσει δικαιώματα και να προβάλει απαιτήσεις, δυνάμει υποκαταστάσεως, στον ίδιο βαθμό με το αποζημιωθέν μέρος.

2. Το Πρώτο Συμβαλλόμενο Μέρος θα δικαιούται σε κάθε περίπτωση:

α) της ίδιας μεταχείρισεως ως προς τα δικαιώματα και απαιτήσεις που απέκτησε βάσει της εκχωρήσεως, και

β) των πληρωμών που οφείλονται από την άσκηση των εν λόγω δικαιωμάτων και απαιτήσεων,

όπως εδικαιούτο να λάβει το αποζημιωθέν Μέρος, βάσει της παρούσης Συμφωνίας, σε σχέση με την εν λόγω επένδυση και τις σχετικές αποδόσεις της.

ΑΡΘΡΟ 8

Επίλυση διαφορών μεταξύ των Συμβαλλομένων Μερών

1. Κάθε διαφορά μεταξύ των Συμβαλλομένων Μερών σχετική με την ερμηνεία ή την εφαρμογή της παρούσης Συμφωνίας, θα επιλύεται, εφ' όσον τούτο είναι δυνατόν, με διαπραγματεύσεις, μέσω της διπλωματικής οδού.

2. Εάν η διαφορά δεν μπορέσει να διευθετηθεί κατ' αυτόν τον τρόπο εντός έξι μηνών από την έναρξη των διαπραγματεύσεων, θα υποβάλλεται σε διαιτητικό δικαστήριο κατόπιν αιτήσεως οιοδήποτε Συμβαλλομένου Μέρους.

3. Το διαιτητικό δικαστήριο θα συγκροτείται σε κάθε συγκεκριμένη περίπτωση ως ακολούθως: Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος θα ορίζει έναν διαιτητή και οι δύο αυτοί διαιτητές θα ορίζουν, κατόπιν μεταξύ τους συμφωνίας, έναν υπήκοο τρίτης χώρας ως πρόεδρο. Οι διαιτητές θα ορίζονται εντός τριών μηνών και ο πρόεδρος εντός πέντε μηνών από την ημερομηνία κατά την οποία το καθένα Συμβαλλόμενο Μέρος γνωστοποίησε στο άλλο Συμβαλλόμενο Μέρος την πρόθεσή του να παραπέμψει τη διαφορά σε διαιτητικό δικαστήριο.

4. Εάν εντός των προθεσμιών που θα καθορίζονται στην παράγραφο 3 του παρόντος άρθρου δεν έχουν γίνει οι αναγκαίοι διορισμοί, οποιοδήποτε από τα Συμβαλλόμενα Μέρη μπορεί, ελλείψει άλλης συμφωνίας, να ζητήσει από τον Πρόεδρο του Διεθνούς

Δικαστηρίου της Χάγης να προβεί στους αναγκαίους διορισμούς. Εάν ο Πρόεδρος του Διεθνούς Δικαστηρίου είναι υπήκοος ενός των Συμβαλλομένων Μερών ή κωλύεται κατ' άλλον τρόπον να ασκήσει το εν λόγω καθήκον, καλείται να προβεί στους αναγκαίους διορισμούς ο Αντιπρόεδρος και, σε περίπτωση που και ο τελευταίος είναι υπήκοος Συμβαλλομένου Μέρους ή κωλύεται κατ' άλλον τρόπον να ασκήσει το εν λόγω καθήκον, το αρχαιότερο κατά σειράν Μέλος του Διεθνούς Δικαστηρίου που δεν είναι υπήκοος Συμβαλλομένου Μέρους θα καλείται να προβεί στους αναγκαίους διορισμούς.

5. Το διαιτητικό δικαστήριο θα αποφασίζει σύμφωνα με το νόμο και, ιδίως, βάσει της παρούσης Συμφωνίας και άλλων σχετικών συμφωνιών μεταξύ των Συμβαλλομένων Μερών, καθώς και των γενικώς παραδεδεγμένων κανόνων και αρχών του διεθνούς δικαίου.

6. Εκτός εάν τα Συμβαλλόμενα Μέρη αποφασίσουν άλλως, το δικαστήριο θα καθορίσει την εσωτερική του διαδικασία, Το δικαστήριο θα εκδόσει την απόφασή του κατά πλειοψηφία. Η απόφαση αυτή είναι τελική και δεσμευτική για τα Συμβαλλόμενα Μέρη.

7. Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος θα αναλάβει το κόστος του διαιτητή που όρισε το ίδιο καθώς και της εκπροσώπησής του. Το κόστος του προέδρου καθώς και κάθε άλλο κόστος θα αναλάβουν τα Συμβαλλόμενα Μέρη εξ ίσου. Το δικαστήριο δύναται πάντως να ορίσει στην απόφασή του ότι ένα από τα δύο Συμβαλλόμενα Μέρη θα αναλάβει μεγαλύτερο ποσοστό του κόστους και η απόφαση αυτή θα είναι δεσμευτική για τα Συμβαλλόμενα Μέρη.

ΑΡΘΡΟ 9

Επίλυση διαφορών μεταξύ Συμβαλλομένου Μέρους και επενδυτή του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους

1. Οι διαφορές μεταξύ επενδυτή του ενός Συμβαλλομένου Μέρους και του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους, που αφορούν υποχρέωση του τελευταίου βάσει της παρούσης Συμφωνίας, σχετική με επένδυση του πρώτου, θα επιλύονται, εφόσον τούτο είναι δυνατόν, από τα ενδιαφερόμενα μέρη με φιλικό τρόπο.

2. Εάν η εν λόγω διαφορά δεν μπορέσει να επιλυθεί εντός έξι μηνών από την ημερομηνία κατά την οποία ένα από τα μέρη ζήτησε τη φιλική επίλυσή της, ο ενδιαφερόμενος επενδυτής μπορεί να υποβάλει τη διαφορά είτε στα αρμόδια δικαστήρια του Συμβαλλομένου Μέρους στο έδαφος του οποίου έχει πραγματοποιηθεί η επένδυση, είτε στη διεθνή διαιτησία.

Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος συγκατατίθεται δια της παρούσης Συμφωνίας στην υποβολή των εν λόγω διαφορών στη διεθνή διαιτησία.

3. Εφ' όσον η διαφορά παραπεμφθεί στη διεθνή διαιτησία, ο ενδιαφερόμενος επενδυτής μπορεί να υποβάλει τη διαφορά είτε:

α) στο Διεθνές Κέντρο για τον Διακανονισμό των Διαφορών εξ Επενδύσεων, που ιδρύθηκε με τη Σύμβαση "δια την ρύθμισιν των σχετιζομένων προς τας επενδύσεις διαφορών μεταξύ Κρατών και υπηκόων άλλων Κρατών", η οποία ανοίχθηκε για υπογραφή στην Ουάσινγκτον στις 18 Μαρτίου 1965, προς διαιτησία ή συνδιαλλαγή, είτε

β) σε *ad hoc* διαιτητικό δικαστήριο, το οποίο συνιστάται σύμφωνα με τους κανόνες περί διαιτησίας της Επιτροπής των Ηνωμένων Εθνών για το Διεθνές Εμπορικό Δίκαιο (U.N.C.I.T.R.A.L.).

4. Το διαιτητικό δικαστήριο θα επιλύει τη διαφορά σύμφωνα με τις διατάξεις της παρούσης Συμφωνίας και τους εφαρμοστέους κανόνες και αρχές του διεθνούς δικαίου. Οι διαιτητικές αποφάσεις θα είναι τελεσίδικες και δεσμευτικές για τα μέρη της διαφοράς. Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος εφαρμόζει χωρίς καθυστέρηση τις εν λόγω αποφάσεις και θα τις εκτελεί σύμφωνα με την εθνική του νομοθεσία.

5. Κατά τη διάρκεια της διαιτητικής διαδικασίας ή της εκτελέσεως της διαιτητικής αποφάσεως το Συμβαλλόμενο Μέρος που έχει εμπλακεί στη διαφορά δεν δύναται να επικαλεσθεί ότι ο επενδυτής του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους έχει τύχει αποζημιώσεως, εν όλω ή εν μέρει, βάσει ασφαλιστικής συμβάσεως.

ΑΡΘΡΟ 10

Εφαρμογή άλλων διατάξεων

Εφ' όσον η νομοθεσία του καθενός Συμβαλλομένου Μέρους ή οι υφιστάμενες ή οι αναλαμβανόμενες στο μέλλον, βάσει του διεθνούς δικαίου, μεταξύ των Συμβαλλομένων Μερών υποχρεώσεις επί πλέον της παρούσης Συμφωνίας περιλαμβάνουν κανονισμό, γενικό ή ειδικό, με τον οποίο θα παρέχεται το δικαίωμα σε επενδύσεις επενδυτών του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους για ευνοϊκότερη μεταχείριση από την προβλεπόμενη με την παρούσα Συμφωνία, ο κανονισμός αυτός, στο μέτρο που είναι ευνοϊκότερος, θα υπερισχύει της παρούσης Συμφωνίας.

ΑΡΘΡΟ 11

Διαβουλεύσεις

Κάθε φορά που κρίνεται απαραίτητο, θα διεξάγονται διαβουλεύσεις μεταξύ εκπροσώπων των Συμβαλλομένων Μερών, επί οιοδήποτε θέματος που αφορά την εφαρμογή της παρούσης Συμφωνίας. Οι διαβουλεύσεις αυτές θα διεξάγονται κατόπιν προτάσεως ενός εκ των Συμβαλλόμενων Μερών, σε χρόνο και τόπο που συμφωνούνται μέσω της διπλωματικής οδού..

ΑΡΘΡΟ 12

Εφαρμογή

Η παρούσα συμφωνία θα εφαρμόζεται επίσης σε επενδύσεις που πραγματοποιήθηκαν πριν από τη θέση της σε ισχύ, από επενδυτές του ενός Συμβαλλομένου Μέρους στο έδαφος του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους, σύμφωνα με τη νομοθεσία του τελευταίου.

ΑΡΘΡΟ 13

Θέση σε ισχύ - Διάρκεια - Λήξη

1. Η παρούσα Συμφωνία θα τεθεί σε ισχύ τριάντα ημέρες μετά την ημερομηνία κατά την οποία τα Συμβαλλόμενα Μέρη αντήλλαξαν έγγραφες διακοινώσεις με τις οποίες γνωστοποιούν το ένα στο άλλο ότι ολοκληρώθηκαν οι διαδικασίες που απαιτούνται από τις αντίστοιχες νομοθεσίες τους για το σκοπό αυτό. Θα παραμείνει σε ισχύ για μία περίοδο δέκα ετών από την ημερομηνία αυτή.

2. Εκτός εάν επιδοθεί διακοίνωση καταγγελίας από κάποιο Συμβαλλόμενο Μέρος τουλάχιστον ένα έτος πριν από την ημερομηνία λήξεως της ισχύος της, η παρούσα Συμφωνία θα παρατείνεται εν συνεχεία σιωπηρώς για δεκαετείς περιόδους. Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος διατηρεί το δικαίωμα να καταγγείλει τη Συμφωνία, κατόπιν διακοινώσεως, τουλάχιστον ένα έτος πριν από την ημερομηνία λήξεως της τρεχούσης περιόδου ισχύος της.

3. Όσον αφορά επενδύσεις που πραγματοποιήθηκαν πριν από την ημερομηνία καταγγελίας της παρούσης Συμφωνίας, τα προηγούμενα άρθρα θα εξακολουθούν να ισχύουν για περίοδο δέκα ετών από την ημερομηνία αυτή.

Εγινε στην Αθήνα, την 21^η Δεκεμβρίου 2005, στην Ελληνική, στην Αραβική και Αγγλική γλώσσα και όλα τα κείμενα είναι εξ ίσου αυθεντικά.

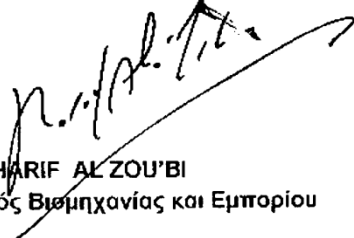
Σε περίπτωση ερμηνευτικών διαφορών, υπερισχύει το αγγλικό κείμενο.

ΓΙΑ ΤΗΝ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗ
ΤΗΣ ΕΛΛΗΝΙΚΗΣ ΔΗΜΟΚΡΑΤΙΑΣ



ΕΥΡΙΠΙΔΗΣ ΣΤΥΛΙΑΝΙΔΗΣ
Υφυπουργός Εξωτερικών

ΓΙΑ ΤΗΝ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗ
ΤΟΥ ΧΑΣΕΜΙΤΙΚΟΥ ΒΑΣΙΛΕΙΟΥ
ΤΗΣ ΙΟΡΔΑΝΙΑΣ



SHARIF AL ZOU'BI
Υπουργός Βιομηχανίας και Εμπορίου

[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE HELLÉNIQUE
ET LE ROYAUME HACHÉMITE DE JORDANIE
RELATIF À LA PROMOTION ET À LA PROTECTION RÉCIPROQUES DES
INVESTISSEMENTS

Le Gouvernement de la République hellénique et le Gouvernement du Royaume hachémite de Jordanie ;

Ci-après dénommés les « Parties contractantes » ;

DÉSIREUX de renforcer leur coopération économique dans des conditions mutuellement avantageuses pour les deux États et à long terme ;

SE PROPOSANT de créer des conditions favorables aux investissements par les investisseurs de chaque Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie contractante ;

RECONNAISSANT que la promotion et la protection des investissements, sur la base du présent Accord, sont de nature à stimuler l'initiative dans ce domaine ;

SONT CONVENUS DE CE QUI SUIT :

Article premier. Définitions

Aux fins du présent Accord :

1) Le terme « investissement » désigne tout actif ayant été placé par des investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante conformément à la législation de cette dernière, et en particulier, mais non exclusivement, les éléments suivants :

- a) les biens mobiliers et immobiliers ainsi que tous les autres droits tels que les droits de passage, les usufruits, les hypothèques, les privilèges ou les gages ;
- b) les actions, les parts sociales, ainsi que les obligations et les autres formes de participation dans une société ;
- c) les créances monétaires ou les créances relatives à toute prestation contractuelle ayant valeur économique, ainsi que les prêts associés à un investissement ;
- d) les droits de propriété intellectuelle ;
- e) les concessions à but économique conférées par voie législative ou contractuelle, y compris les concessions en vue de la prospection, la culture, l'extraction ou l'exploitation des ressources naturelles ;

Une possible modification de la forme dans laquelle les investissements ont été réalisés n'affecte pas leur caractère d'investissement.

2) Le terme « revenus » désigne les montants rapportés par un investissement et en particulier, mais non exclusivement, les bénéfices, intérêts, plus-values, dividendes, redevances et commissions.

3) Le terme « investisseur » désigne :

- a) une personne physique qui possède la nationalité de l'une des Parties contractantes en vertu de

sa législation et investit sur le territoire de l'autre Partie contractante ;

- b) les personnes morales ou autres entités juridiques, notamment les sociétés, les sociétés enregistrées, les associations professionnelles et les sociétés de personnes, qui sont constituées ou autrement organisées conformément à la législation d'une Partie contractante, qui exercent des activités économiques réelles sur le territoire de celle-ci et qui investissent sur le territoire de l'autre Partie contractante.

4) Le terme « territoire » désigne, s'agissant de l'une ou l'autre des Parties contractantes, le territoire sur lequel elle exerce sa souveraineté y compris les eaux territoriales et les fonds marins sur lesquels elle exerce, conformément au droit international, des droits souverains ou sa juridiction.

Article 2. Promotion et protection des investissements

1) Chacune des Parties contractantes encourage sur son territoire les investissements effectués par les investisseurs de l'autre Partie contractante et accepte ces investissements conformément à sa législation.

2) Les investissements effectués par des investisseurs d'une Partie contractante bénéficient à tout moment d'un traitement juste et équitable et jouissent d'une protection et d'une sécurité pleines et entières sur le territoire de l'autre Partie contractante. Chacune des Parties contractantes veille à ce que la gestion, l'entretien, l'utilisation, la jouissance ou l'aliénation, sur son territoire, des investissements effectués par des investisseurs de l'autre Partie contractante, ne soient pas compromis par des mesures injustifiées ou discriminatoires.

3) Les revenus provenant des investissements et, en cas de réinvestissement, les revenus de ce dernier, bénéficient de la même protection que celle accordée aux investissements initiaux.

4) Chacune des Parties contractantes respecte toute autre obligation qu'elle peut avoir contractée à l'égard des investissements effectués par les investisseurs de l'autre Partie contractante.

Article 3. Traitement des investissements

1) Chacune des Parties contractantes accorde aux investissements effectués sur son territoire par des investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde aux investissements de ses propres investisseurs ou aux investissements d'investisseurs de tout État tiers, le traitement le plus favorable étant retenu.

2) Chacune des Parties contractantes accorde aux investisseurs de l'autre Partie contractante, en ce qui concerne leur activité à propos des investissements effectués sur son territoire, un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de tout État tiers, le traitement le plus favorable étant retenu.

3) Les dispositions des paragraphes 1 et 2 du présent article ne sauraient être interprétées comme obligeant l'une des Parties contractantes à accorder aux investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement, une préférence ou un privilège résultant :

- a) de sa participation à toute union douanière, union économique, accord d'intégration économique régionale ou accord international de même nature, existant ou futur ; ou

- b) de tout accord ou arrangement international ayant trait en tout ou en partie à la fiscalité.

Article 4. Expropriation

1) Les investissements réalisés par des investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante ne peuvent être expropriés, nationalisés ou soumis à toute autre mesure ayant des effets semblables à l'expropriation ou à la nationalisation (ci-après dénommées « expropriation »), sauf pour raison d'intérêt public, et conformément aux garanties prévues par la loi, sur une base non discriminatoire et moyennant une indemnisation rapide, adéquate et efficace. Ladite indemnisation correspond à la valeur marchande des investissements expropriés immédiatement avant l'expropriation ou avant que ladite expropriation ne soit rendue publique et comprend les intérêts à partir de la date d'expropriation jusqu'à la date de paiement à un taux commercial normal. En outre, cette indemnisation est librement transférable en une monnaie librement convertible.

2) Les dispositions du paragraphe 1 du présent article s'appliquent également lorsqu'une Partie contractante exproprie les actifs d'une société constituée dans le cadre de la législation en vigueur sur toute partie de son territoire et dans laquelle les investisseurs de l'autre Partie contractante possèdent des parts.

Article 5. Indemnisation des pertes

1) Les investisseurs d'une Partie contractante dont les investissements sur le territoire de l'autre Partie contractante ont subi des pertes pour cause de guerre ou autre acte de conflit armé, état d'urgence nationale, émeutes et autres troubles semblables sur le territoire de l'autre Partie contractante bénéficient de la part de cette dernière d'un traitement, en ce qui concerne la restitution, l'indemnisation, la compensation ou autre règlement, non moins favorable que celui que ladite Partie contractante accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de tout État tiers, le traitement le plus favorable étant retenu. Les paiements en question sont effectués sans délai dans une monnaie librement convertible et sont librement transférables.

2) Sans préjudice du paragraphe 1 du présent article, les investisseurs d'une Partie contractante qui, pour l'une des raisons énoncées dans ledit paragraphe, subissent sur le territoire de l'autre Partie contractante des pertes causées par :

- a) la réquisition de leur investissement ou d'une partie de ce dernier par les forces ou les autorités de cette dernière ; ou
- b) la destruction de leurs investissements ou d'une partie de ceux-ci par les forces ou les autorités de cette dernière, alors que la situation ne le demandait pas ;

se voient accorder une restitution ou une indemnisation qui, dans les deux cas, doit être prompte, appropriée et effective.

Article 6. Transferts

1) Chacune des Parties contractantes garantit le transfert libre de tous les paiements se rattachant à ces investissements réalisés par des investisseurs de l'autre Partie contractante.

Les transferts sont effectués sans délai, dans une monnaie librement convertible, au taux de change en vigueur sur le marché à la date du transfert.

- 2) Ces transferts comprennent notamment, mais non exclusivement :
 - a) le capital et les montants supplémentaires nécessaires au maintien ou à l'augmentation de l'investissement ; b) les revenus ;
 - c) les fonds destinés au remboursement d'emprunts ;
 - d) le produit de la vente ou de la liquidation de tout ou partie de l'investissement ;
 - e) l'indemnisation prévue aux articles 4 et 5 ;
 - f) les paiements résultant du règlement d'un différend relatif à un investissement ;
 - g) les gains et autres rémunérations perçues par le personnel engagé à l'étranger en relation avec un investissement ;

Article 7. Subrogation exécutoire

1) Si l'une des Parties contractantes ou son agence désignée (aux fins du présent article, la « première Partie contractante ») effectue un paiement au titre d'une indemnisation accordée pour un investissement sur le territoire de l'autre Partie contractante (aux fins du présent article, la « deuxième Partie contractante »), la deuxième Partie contractante reconnaît :

- a) le transfert à la première Partie contractante, en vertu de la législation ou d'une transaction juridique, de l'ensemble des droits, obligations ou titres de la partie indemnisée ; et
 - b) le droit de la première Partie contractante à exercer lesdits droits et à appliquer lesdits titres par subrogation exécutoire dans la même mesure que la partie indemnisée.
- 2) La première Partie contractante a le droit, en toutes circonstances :
- a) au même traitement en ce qui concerne les droits et les titres qu'elle a acquis, en vertu de la cession ; et
 - b) à tout paiement reçu conformément à ces droits et créances auxquels avait droit la Partie indemnisée en vertu du présent Accord, en ce qui concerne l'investissement en question et les revenus en découlant.

Article 8. Règlement des différends entre les Parties contractantes

1) Tout différend entre les Parties contractantes quant à l'interprétation ou à l'application du présent Accord est réglé, autant que possible, dans le cadre de négociations menées par la voie diplomatique.

2) Si le différend ne peut être réglé de cette façon dans un délai de six mois à compter du début des négociations, il est soumis, à la demande de l'une ou l'autre des Parties contractantes, à un tribunal d'arbitrage.

3) Le tribunal d'arbitrage ad hoc sera alors constitué comme suit : chacune des Parties contractantes désignera un arbitre. Ces deux arbitres désigneront ensemble un ressortissant d'un État tiers comme président. Les arbitres sont nommés dans un délai de trois mois et le président dans un délai de cinq mois à compter de la date à laquelle l'une ou l'autre des Parties contractantes

a informé l'autre Partie contractante de son intention de soumettre le différend à un tribunal d'arbitrage.

4) Si, dans les délais prévus au paragraphe 3 du présent article, les nominations requises n'ont pas été faites, l'une ou l'autre des Parties contractantes peut, en l'absence de toute autre entente, inviter le Président de la Cour internationale de Justice à procéder aux nominations nécessaires. Si le Président de la Cour est un ressortissant de l'une ou l'autre des Parties contractantes, ou si, pour quelque autre raison, il ne peut s'acquitter de cette fonction, le Vice-Président est invité à procéder aux nominations. Si le Vice-Président est un ressortissant de l'une ou l'autre des Parties contractantes, ou s'il ne peut s'acquitter de cette fonction, le membre de la Cour internationale de Justice qui a rang après lui qui n'est pas un ressortissant de l'une ou l'autre des Parties contractantes est invité à procéder aux nominations.

5) Le tribunal d'arbitrage rend sa décision en se fondant sur le respect de la loi, en particulier les dispositions du présent Accord et des autres accords pertinents qui lient les Parties contractantes, et sur les règles et principes du droit international généralement reconnus.

6) À moins que les Parties n'en conviennent autrement, le tribunal fixe lui-même sa procédure.

Le tribunal statue à la majorité des voix. Sa décision est définitive et contraignante pour les deux Parties contractantes.

7) Chacune des Parties contractantes prend à sa charge les frais de l'arbitre désigné par elle ainsi que ceux de sa représentation durant la procédure d'arbitrage. Les autres frais, y compris ceux du président, sont assumés à parts égales par les Parties contractantes. Le tribunal peut toutefois, dans sa décision, ordonner que l'une des deux Parties contractantes prenne en charge une proportion plus élevée des frais. Cette décision est contraignante et lie les deux Parties.

Article 9. Règlement des différends entre une Partie contractante et un investisseur de l'autre Partie contractante

1) Les différends entre un investisseur de l'une des Parties contractantes et l'autre Partie contractante concernant une obligation de cette dernière aux termes du présent Accord sont, dans la mesure du possible, réglés à l'amiable entre les parties aux différends.

2) Si ces différends ne peuvent être réglés dans un délai de six mois à compter de la date à laquelle l'une ou l'autre des parties a réclamé un règlement à l'amiable, l'investisseur concerné peut soumettre le différend soit aux tribunaux compétents de la Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement a été effectué, soit à un tribunal international d'arbitrage.

Chacune des Parties contractantes consent par la présente à ce que ces différends soient soumis à l'arbitrage international.

3) Lorsque le différend est soumis à l'arbitrage international, l'investisseur concerné peut le soumettre :

- a) au Centre international pour le règlement des différends en matière d'investissement, établi dans le cadre de la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États, ouverte à la signature à Washington le 18 mars 1965, pour arbitrage ou conciliation ; ou

- b) à un tribunal d'arbitrage ad hoc qui sera établi conformément au Règlement d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international (CNUDCI).

4) Le tribunal d'arbitrage règle le différend conformément aux dispositions du présent Accord et aux règles et principes applicables du droit international. La décision arbitrale est définitive et exécutoire pour les deux parties au différend. Chacune des Parties contractantes exécute sans délai la décision arbitrale conformément à sa législation nationale.

5) Pendant la procédure d'arbitrage ou l'application de la décision arbitrale, aucune Partie contractante n'est autorisée à soulever d'objection selon laquelle l'investisseur de l'autre Partie contractante a reçu une indemnité dans le cadre du contrat d'assurance concernant tout ou partie des dommages.

Article 10. Application d'autres règles

Si les dispositions législatives de l'une ou l'autre des Parties contractantes ou des obligations de droit international, qui existent actuellement ou qui sont établies par la suite entre les Parties contractantes en sus du présent Accord, contiennent une réglementation, générale ou particulière, qui accorde aux investissements réalisés par les investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement plus favorable que celui prévu par le présent Accord, ladite réglementation l'emporte dans la mesure où elle est plus favorable.

Article 11. Consultations

Les représentants des Parties contractantes, en tant que de besoin, procèdent à des consultations sur toute question relative à l'application du présent Accord. Les consultations se tiennent à la date et au lieu proposés par l'une des Parties contractantes et qui seront convenus entre les Parties contractantes par la voie diplomatique.

Article 12. Application

Le présent Accord s'applique également aux investissements effectués avant son entrée en vigueur par des investisseurs de l'une ou l'autre des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante, conformément à la législation de cette dernière.

Article 13. Entrée en vigueur, durée et dénonciation

1) Le présent Accord entre en vigueur trente jours après la date à laquelle les Parties contractantes ont échangé des notifications écrites s'informant mutuellement de l'accomplissement des formalités requises par leurs législations respectives à cet effet. Il demeure en vigueur pour une période de dix ans à compter de cette date.

2) À moins que l'une des Parties contractantes ne notifie à l'autre Partie son intention de le dénoncer au moins six mois avant sa date d'expiration, le présent Accord est renouvelé tacitement pour des périodes de dix ans, chacune des Parties contractantes se réservant le droit de le dénoncer par notification adressée à l'autre Partie au moins un an avant la date d'expiration de la période de validité en cours.

3) En ce qui concerne les investissements effectués avant la date de dénonciation du présent Accord, les dispositions de l'article qui précède demeurent en vigueur pendant une nouvelle période de dix ans à compter de cette date.

FAIT à Athènes, le 21 décembre 2005, en langues grecque, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation, la version anglaise prévaut.

Pour le Gouvernement de la République hellénique :

[SIGNÉ]

Pour le Gouvernement du Royaume hachémite de Jordanie :

[SIGNÉ]

EVRIPIIDIS STYLIANIDIS Vice-Ministre des affaires étrangères

HARIF AL ZOU'BI Vice-Ministre de l'industrie et du commerce
--